

Distr.: General  
29 August 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة السادسة والثلاثون

جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية\*

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز

طلب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء الحكومي الدولي)، في ختام مداوات دورته الخامسة والثلاثين، إلى أمانة الأونكتاد إتمام عملها بشأن الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، وإجراء اختبارات تجريبية للمؤشرات الرئيسية على الصعيد القطري بدعم الدول الأعضاء من خلال مبادرات بناء القدرات في هذا المجال. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرى الأونكتاد دراسات حالات إفرادية مختارة بشأن تطبيق هذه الارشادات شملت شركات تمثل طائفة واسعة النطاق من القطاعات الصناعية في العديد من البلدان والمناطق. فضلاً عن ذلك، أُجري استعراض عام لتنفيذ الارشادات في عدة شركات في مصر. ويكمن الهدف المنشود من دراسات الحالات الإفرادية في دراسة جدوى المؤشرات الرئيسية المشتركة، وقابليتها للتطبيق، والتحقق من منهجية القياس المقترحة ومن توافر البيانات المحاسبية.

\* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الاعتيادي لأسباب خارجة عن سيطرة أمانة الأونكتاد.



وتستعرض هذه المذكرة التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة، والتحديات الرئيسية في مجال الاستدامة، وإبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة، وهي تتناول بالنقاش القضايا الرئيسية المحددة في دراسات الحالات الفردية بشأن التنفيذ العملي للإرشادات كوسيلة لتيسير المواءمة بين التقارير التي تقدمها الشركات عن أهداف التنمية المستدامة وإمكانية المقارنة بينها.

الصفحة	
٤	أولاً - مقدمة .....
	ثانياً - التطورات الأخيرة والتحديات القائمة في التنسيق الدولي والتنفيذ العملي للإبلاغ عن الاستدامة/
٧	أهداف التنمية المستدامة .....
١٤	ثالثاً - الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ...
١٧	رابعاً - المسائل الرئيسية بشأن تنفيذ الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية: استعراض دراسات حالة إفرادية مختارة .
٢١	خامساً - الاستنتاج والمسائل التي تستدعي مزيداً من النقاش .....

## أولاً - مقدمة

١- منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، ظلَّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تصب اهتمامها على تحديد الأولويات والخطط الإنمائية من أجل تنفيذ هذه الخطة، ورصد التقدم المحرز في هذا الصدد. ولدعم هذه العملية، وضع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة إطار المؤشرات العالمية (انظر <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/>؛ المطلع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٩). ولأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً ١٦٩ غاية و٢٣٢ مؤشراً. وتقع مسؤولية وضع الارشادات بشأن البيانات الفوقية، ومنهجية القياس، وجمع البيانات لكل مؤشر على عاتق وكالة راعية، أو أكثر.

٢- ويشجع الهدف ١٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الغاية ١٢-٦) الشركات، وبوجه أخص الشركات الكبيرة والشركات عبر الوطنية، على اتباع ممارسات مستدامة وتضمين معلومات الاستدامة في دورات تقديم تقاريرها. ويقتضي المؤشر ١٢-٦-١ توفير بيانات عن عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة. ويتشارك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية هذا المؤشر.

٣- وفضلاً عن المؤشر ١٢-٦-١، تشير مؤشرات كثيرة أخرى من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى بيانات سبق وأبلغت عنها الشركات. ومن الأمثلة على ذلك، المؤشرات المتعلقة باستخدام الطاقة والمياه، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتوليد النفايات، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المجتمعية. وبناء على ذلك، يمكن أن تصبح تقارير الشركات مصدراً رئيسياً للمعلومات عن أدائها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة<sup>(١)</sup> يزود أصحاب المصلحة بوسائل لتقييم الأداء الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والمؤسسي، فضلاً عن تأثير القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- وللبيانات ذات الصلة عن إسهام الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أهمية في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف؛ وتعزيز آليات الإدارة المؤسسية التي تركز على الأهداف للتنمية المستدامة، واتخاذ القرارات من قِبَل المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، ومقدمي رؤوس الأموال الرئيسيين؛ والحث على تغيير السلوك على صعيد الشركات. ومن شأن ذلك أن يعطي زخماً جديداً للمضي قدماً في مواءمة تنسيق إبلاغ الشركات عن الاستدامة استناداً إلى إطار رصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته الكلية. بيد أن تحقيق هذا الهدف يقتضي بذل مزيد من الجهود لتنسيق بيانات الشركات وقابليتها للمقارنة حتى تغدو مجدية في اتخاذ القرارات وتقييم ما يُحرز من تقدم في بلوغ الأهداف والمؤشرات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء.

٥- ومن باب التصدي لهذا التحدي، تبين للأونكتاد، من خلال فريق الخبراء الحكومي الدولي، أن ثمة حاجة إلى مؤشرات أساسية لأهداف التنمية المستدامة موجهة للشركات تتيح تنسيق عملية الإبلاغ التي تقوم بها الشركات في هذا المضمار وتجعلها قابلة للمقارنة والقياس.

(١) Sustainable Development Solution Network, 2015, *Indicators and a monitoring framework for the Sustainable Development Goals: Launching a data revolution for the Sustainable Development Goals*

ومنذ اعتماد خطة ٢٠٣٠، ثابر الأونكتاد على استحداث أدوات عملية لتستعين بها البلدان في قياس إسهام القطاع الخاص في التنمية المستدامة بشكل متنسق وقابل للمقارنة، ولا سيما سعيه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦- وعلى وجه الخصوص، نَفَّح الأونكتاد أداة تطوير المحاسبة لمساعدة البلدان في بناء القدرات الوطنية ذات الصلة بالقضايا البيئية، والاجتماعية، ومسائل حسن التسيير، وإبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة، وفي تعزيز آليات هذه البلدان الوطنية المحاسبية وآلياتها للإبلاغ (انظر <https://isar.unctad.org/accounting-development-tool/>؛ الذي أُطِّع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٩). واستُخدمت الأداة المنفَّحة في تقييم القدرات التنظيمية، والمؤسسية، والبشرية على الصعيد الوطني في مضممار الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وهو عنصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية المحاسبة والإبلاغ الأساسية الشاملة.

٧- وعلاوة على ذلك، وضع الأونكتاد وعرض، في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي، الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>. واختيرت المؤشرات الرئيسية من خلال سلسلة من تناولها بالتفصيل في عدة دورات لفريق الخبراء الحكومي الدولي ومن المناقشات مع فريق الخبراء الاستشاري بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨. واستند الاختيار إلى مبادئ الإبلاغ الرئيسية المتفق عليها، وإلى أطر الإبلاغ الرئيسية القائمة، وممارسات الإبلاغ التي تتبعها الشركات، وبناءً على صلتها بمؤشرات كلية محددة لهدف التنمية المستدامة المعني مطبقة على الصعيد القطاعي. ويُنْتَغى من الارشادات أن تكون معيناً للشركات في توفير بيانات أساسية عن مسائل الاستدامة بشكل قابل للمقارنة يلبي الاحتياجات المشتركة للعديد من أصحاب المصلحة المختلفين فيما يتعلق بالاستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ (انظر الفصل الثالث من هذه المذكرة، للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن الارشادات). وتقدم الارشادات معلومات عملية عن سبل قياس المؤشرات الرئيسية المختارة بشكل منتظم وعلى نحو يتسق مع احتياجات البلدان في رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد تقاريرها الوطنية الطوعية لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup>.

٨- وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي، في ختام مداولات دورته الخامسة والثلاثين، إلى أمانة الأونكتاد إتمام عملها بشأن الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو يتسق مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة وإجراء اختبارات تجريبية للمؤشرات الرئيسية على الصعيد القطري بدعم الدول الأعضاء من خلال مبادرات بناء القدرات في هذا المجال. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرى الأونكتاد دراسات حالة إفرادية مختارة عن تطبيق الارشادات الموجهة إلى الشركات في ستة بلدان تمثل مناطق وصناعات مختلفة. وفضلاً عن ذلك، أُجْري استعراض عام عن تنفيذ الارشادات في عدة

(٢) الأونكتاد، ٢٠١٩، الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.D.11، جنيف).

(٣) يمثل المنتدى محفل الأمم المتحدة الرئيسي بشأن التنمية المستدامة، وهو يؤدي دوراً محورياً في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويجتمع المنتدى سنوياً برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

شركات في مصر<sup>(٤)</sup>. ورُمي من دراسات الحالة الإفرادية هذه إلى التحقق من قابلية المؤشرات المشتركة الرئيسية للتطبيق، ومن المنهجية المقترحة لقياسها، وتوافر البيانات المحاسبية المطلوبة التي تستند إليها.

٩- وأعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة لتيسير المناقشات في الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي في إطار البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت: التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية. وتقدم المذكرة لمحة عامة عن آخر التطورات الرئيسية في مجال الاستدامة/الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تبين المذكرة التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، مستعيناً في ذلك بالمناقشات التي جرت بشأن مسائل معينة تتعلق بتطبيق الارشادات حددتها دراسات الحالات الإفرادية.

١٠- وتستند المذكرة أيضاً إلى التعقيبات التي ترد إلى الأونكتاد من خلال التنفيذ المتواصل لمشروع حساب التنمية المعنون "تمكين أطر السياسات العامة لإبلاغ الشركات عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية". ويُنْتَغى من هذا المشروع تعزيز قدرات حكومات بلدان مستفيدة مختارة على قياس ورصد إسهام القطاع الخاص في خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ والمؤشر ١٢-٦-١. ويتوخى المشروع إعداد وتنفيذ أدوات تمكّن واضعي السياسات من إنشاء إطار للإبلاغ عن الاستدامة/أهداف التنمية المستدامة بحسبانه جهداً منسقاً يبذله أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني. ومن أهداف المشروع الأخرى، دعم الحكومات في جمع معلومات قابلة للمقارنة وأكيدة عن إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني على نحو يتسق مع مؤشرات الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة.

١١- وتشمل هذه التعقيبات النتائج التي خلص إليها حدث فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن قياس إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي نظمه الأونكتاد وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة<sup>(٥)</sup>. وناقش متكلمون مرموقون من القطاعين العام والخاص، ووكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الدولية الرئيسية في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، من قبيل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادرة العالمية لتقارير الأداء، ومجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة، الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية في تقديم البيانات عن أهداف التنمية المستدامة على

(٤) في هذا الصدد، يود الأونكتاد أن يعرب عن تقديره لقبادات الشركات التي تطوعت للمشاركة في الاختبار التجريبي للإرشادات في البلدان التالية: كولومبيا، (شركة بروميغاز، قطاع الغاز الطبيعي؛ وغواتيمالا (فنادق بورتا، السياحة/الفنادق وتوظيف الملابس؛ و Saúl E. Méndez للمطاعم، وتجارة التجزئة والتصنيع؛ و Corporación Multi Inversiones, energy)؛ وكنيا (Safaricom, telecommunications)؛ والاتحاد الروسي (Norilsk Nickel, mining and metallurgy)؛ وأوكرانيا (Naftogaz, oil and gas)؛ والتقدير أيضاً لخبرين أكاديميين من مدرسة الأعمال التجارية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة لدراستهما التي تناولت تطبيق الارشادات في ١٥ شركة في مصر.

(٥) نُظِم هذا الحدث بدعم من حكومة غواتيمالا وإحصاءات الدانرك، فضلاً عن مجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وأكاديمية الإدارة المالية في أوكرانيا ونوفو نورديسك.

صعيد الشركات وجمع هذه البيانات على الصعيد الوطني على نحو متسق لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم إسهام القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وناقش المشاركون في هذا المنتدى السبل التي يمكن أن تدعم بها مؤشرات الأونكتاد الرئيسية هذا النهج.

١٢- وأخيراً، تستند المذكرة إلى المناقشات التي أجراها فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن المسائل المتعلقة بإبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة في دوراته السابقة في أعوام ٢٠١٦، و٢٠١٧، و٢٠١٨. ولذلك، ينبغي النظر في هذه المذكرة بالاقتران مع الوثائق التي أعدت لتيسير مداولات فريق الخبراء في تلك الدورات<sup>(٦)</sup>.

## ثانياً- التطورات الأخيرة والتحديات القائمة في التنسيق الدولي والتنفيذ العملي للإبلاغ عن الاستدامة/أهداف التنمية المستدامة

١٣- منذ الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي التي عُقدت في عام ٢٠١٨، ثمة تطورات عديدة أسهمت في تعزيز تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة/أهداف التنمية المستدامة، على نحو يُيسّر تنفيذه على صعيد الممارسة ويتيح التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

١٤- وأضحى نزوع الشركات إلى الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة يزداد بروزاً، فأصبح الكشف عن بيانات الاستدامة يزداد شيوعاً، وأدت أهداف التنمية المستدامة إلى تكاثر الطلبات على البيانات في هذا المجال، فقد جاء في دراسة استقصائية أجريت في الآونة الأخيرة أن أربعة من كل عشرة تقارير على وجه التقريب من تقارير الشركات المدرجة في مؤشر N100 لأكثر مائة شركة على الصعيد العالمي ومؤشر G250 لأكثر مئتين وخمسين شركة عالمية من حيث الإيرادات تربط أنشطة مسؤولية الشركة المؤسسية بأهداف التنمية المستدامة. والبلدان الرئيسية التي تُقيم هذه الرابطة هي كولومبيا، وفنلندا، وفرنسا، والمكسيك، وهولندا، والبرتغال، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية<sup>(٧)</sup>. وجاء في دراسة أخرى أن ٧٢ في المائة من ٧٢٩ شركة في ٢١ بلداً وإقليماً وستة قطاعات صناعية عريضة تشير إلى أهداف التنمية المستدامة في تقاريرها المؤسسية وعن الاستدامة<sup>(٨)</sup>.

١٥- بيد أن الإدراك يزداد عمقاً بأن مجرد ربط موضوع نشاط المسؤولية المؤسسية بأهداف التنمية المستدامة لا يكفي، ففي النمط السائد في الوقت الحالي، لا يقتصر أصحاب المصلحة الذين يطلبون معلومات عن كيفية إسهام الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعن التأثير الفعلي لمساهماتها هذه على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويفكر عدد ما انفك يزداد من المستثمرين المؤسسيين في السبل الكفيلة بمواءمة قراراتهم الاستثمارية مع أهداف التنمية

(٦) انظر TD/B/C.II/ISAR/75 و TD/B/C.II/ISAR/78 و TD/B/C.II/ISAR/81 وورقة الدورة غير الرسمية الصادرة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

(٧) KPMG International Cooperative, 2017, *The Road Ahead: The KPMG Survey of Corporate Responsibility Reporting 2017*.

(٨) PwC, 2018, *From Promise to Reality: Does Business Really Care about the SDGs [Sustainable Development Goals]? And What Needs to Happen to Turn Words into Action*.

المستدامة. وستستدعي استراتيجيات الاستثمار هذه لاحتمال أن تكشف الأعمال التجارية عن مدى تأثيرها<sup>(٩)</sup>.

١٦- وأصدرت جهات فاعلة رئيسية في هذا المجال تصريحات عديدة توخت منها مساعدة أصحاب المصلحة على مواصلة تنفيذ جدول أعمال الإبلاغ عن الاستدامة، ففي حزيران/يونيه ٢٠١٩، نشرت المفوضية الأوروبية مبادئ توجيهية جديدة بشأن الإبلاغ عن المعلومات المؤسسية المتصلة بالمناخ في إطار خطة عملها للتمويل المستدام<sup>(١٠)</sup>. ويتمثل أحد هذه المبادئ التوجيهية في تقرير تقني عن علم التصنيف في الاتحاد الأوروبي<sup>(١١)</sup>، يضع نظاماً معيارياً لتصنيف أنشطة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية المستدامة. ويستحدث تقرير خبراء آخر عن معيار السندات الخضراء<sup>(١٢)</sup> في الاتحاد الأوروبي فئة جديدة من النقاط المرجعية ستساعد المستثمرين على مقارنة البصمة الكربونية لاستثماراتهم. ورحبت المفوضية أيضاً بتقرير خبراء عن معايير الاتحاد الأوروبي بشأن المناخ والمعايير البيئية، أو الاجتماعية، أو الكشف عن بيانات حسن التسيير يُرتجى منه تحسين شروط الكشف عن الطريقة التي يتبعها المستثمرون المؤسسيون في تضمين هذه العوامل في عملياتهم بشأن المخاطر<sup>(١٣)</sup>. وستقدم هذه المبادئ التوجيهية لعدد من شركات الاتحاد الأوروبي يبلغ ٦٠٠٠ شركة توصيات عملية عن السبل الكفيلة بتحسين الإبلاغ عن تأثير أنشطتها في المناخ وتأثير تغير المناخ في أعمالها التجارية. وتندرج هذه المبادئ التوجيهية في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية حتى يتمكن القطاع المالي من أداء دور حاسم في الانتقال إلى اقتصاد محايد مناخياً وتحقيق النطاق المطلوب من تمويل الاستثمارات.

١٧- وأصدر مجلس معايير الكشف عن المناخ ومجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة دليلاً لتنفيذ الإفصاحات المتعلقة بالمناخ أعدته فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ<sup>(١٤)</sup>. ويأتي هذا الدليل في أعقاب تقرير نشرته الفرقة العاملة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، موجهاً إلى طائفة واسعة النطاق من الجمهور، مشفوعاً بتوصيات تتناول هذه الإفصاحات. ويبيّن التقرير سياق هذه الإفصاحات، ويورد معلومات أساسية عنها وإطاراً عاماً لها<sup>(١٥)</sup>.

١٨- وتتيح أعمال المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة والإفصاح الفرصة للشركات للمشاركة في أهداف التنمية المستدامة. وأصدر المجلس المبادئ التوجيهية الأولى لمساعدة الشركات في تحقيق أهدافها في مضمار الطاقة المستدامة

(٩) KPMG International Cooperative, 2017

(١٠) European Commission, 2019, Sustainable finance: نشرت المفوضية مبادئ توجيهية لتحسين الطريقة التي تُبلّغ بها الشركات عن المعلومات المتصلة بالمناخ وترحب بثلاثة تقارير جديدة مهمة عن تمويل المناخ أعدها خبراء مرموقون، نشرة صحفية، ١٨ حزيران/يونيه.

(١١) European Commission, 2019, EU [European Union] taxonomy for sustainable activities, 18 June

(١٢) European Commission, 2019, EU [European Union] green bond standard, 18 June

(١٣) European Commission (2019). EU [European Union] climate benchmarks and benchmarks' .ESG [environmental, social and governance] disclosures, 18 June

(١٤) Climate Disclosure Standards Board, 2019, CDSB [Climate Disclosure Standards Board] and SASB [Sustainability Accounting Standards Board] release TCFD [Task Force on Climate-related Financial Disclosures] implementation guide, press release, 1 May

(١٥) Task Force on Climate-related Financial Disclosures, 2017a, Final Report: Recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures



وذلك في أسبوع الطاقة المستدامة الذي نظمه الاتحاد الأوروبي. وتوضح هذه المبادئ التوجيهية للشركات الجدوى التجارية للتزود بالطاقة المنخفضة الكربون واستخدامها، حاثاً إيها في الوقت نفسه على تحفيز الابتكار في سلاسل القيمة فيها<sup>(١٦)</sup>.

١٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعد مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة ونشر مجموعة كاملة تتألف من ٧٧ معياراً محاسبياً للاستدامة خاصة بالصناعة تتناول مسائل مالية جوهرية. ويقدم المجلس للمستثمرين دليل مشاركة يدعوهم إلى النظر في مسائل من هذا القبيل تطرح للنقاش مع الشركات، فضلاً عن دليل للتنفيذ يوضح المسائل والنهج التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ معايير المجلس<sup>(١٧)</sup>.

٢٠- وعيّن مجلس معايير الاستدامة العالمية، وهو هيئة مستقلة لوضع معايير الاستدامة تابعة للمبادرة العالمية لتقارير الأداء، لجنة تقنية تضم أصحاب مصلحة متعددين من الخبراء لوضع القرارات العالمية الأولى بشأن الضرائب والمدفوعات إلى الحكومات. ويدعم مشروع المعيار الشفافية الضريبية بتجميع إقرارات نهج الإدارة بشأن استراتيجية الضرائب. وبدأت هذه اللجنة عملها في إعداد مشروع المعيار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وهو متاح الآن لاستعراضه والتعليق عليه من قبل الجمهور<sup>(١٨)</sup>.

٢١- وثمة أنشطة عديدة تهدف إلى تيسير التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية والمواءمة بين جداول أعمالها. ويمثل الحوار بشأن الإبلاغ المؤسسي منيراً يديره المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق والمواءمة بين الهيئات الرئيسية لوضع المعايير وتلك التي تضع الأطر التي لها تأثير دولي هام في بيئة الإبلاغ (انظر <https://corporatereportingdialogue.com/about/>، أُطّلِع عليه في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩). ويتألف الحوار بشأن الإبلاغ المؤسسي من المنظمات التالية: اللجنة المعنية بسياسات التنمية، ومجلس معايير الكشف عن المناخ، ومجلس معايير المحاسبة المالية، والمبادرة العالمية لتقارير الأداء، والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، ومجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة. أمّا مشروع تحسين المواءمة، فهو مشروع لمدة سنتين يركز على تعزيز الاتساق في الإبلاغ المؤسسي على نحو يُسهّل على الشركات إعداد إقرارات فعالة ومتسقة تلبي احتياجات أسواق رأس المال والمجتمع من المعلومات (انظر <https://corporatereportingdialogue.com/better-alignment-project/>؛ أُطّلِع عليه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩). ومن المقرر أن تُنشر نتائج المشروع الأولية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٢٢- ويستند منهج العمل بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة إلى التعاون المستمر بين المبادرة العالمية لتقارير الأداء والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وترمي المبادرة إلى تزويد الشركات بإطار ومنهجية للإبلاغ عن أدائها بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتعمل أمانة

(١٦) أصدر المجلس العالمي للأعمال التجارية، ٢٠١٩، من أجل التنمية المستدامة مبادئ توجيهية جديدة لمساعدة الشركات في تحقيق أهدافها للطاقة المستدامة، ١٩ حزيران/يونيه.

(١٧) Globe Newswire, 2018, SASB [Sustainability Accounting Standards Board] codifies first-ever industry-specific sustainability accounting standards: Financially material reporting standards launched at London Stock Exchange, 7 November

(١٨) المبادرة العالمية لتقارير الأداء، ٢٠١٨. المعيار الجديد [للمبادرة العالمية لتقارير الأداء] عن الضرائب والمدفوعات إلى الحكومات متاح الآن للتعليق العام عليه، ١٣ كانون الأول/ديسمبر.

الأونكتاد، بصفتها عضواً في لجنة المنبر الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين، عن كذب مع المبادرة الاتفاق العالمي لتحقيق التنسيق والاتساق. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أعلنت المبادرة العالمية لتقارير الأداء والاتفاق العالمي للأمم المتحدة عن استمرار شراكتها لوضع أفضل ممارسات إبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة، تمكيناً للأعمال التجارية من إعطاء الأولوية للغايات المنشودة من أهداف التنمية المستدامة، وقياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه<sup>(١٩)</sup>.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، يزداد الاهتمام بتقييم الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسات التجارية لتناول قضايا الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في تقاريرها. وتهدف مبادرة التحالف العالمي المرجعي إلى زيادة تأثير القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع أسس مرجعية في المجالات الرئيسية التي تُعد شديدة التأثير. وبترتيب أكبر الشركات في سبعة مجالات رئيسية، يتوقع التحالف تغطية جميع الأسس المرجعية بحلول عام ٢٠٢٣ ومن ثم الشروع في رصد التقدم المحرز بشأنها. وستكون جميع المعلومات مفتوحة المصدر ومجانبة<sup>(٢٠)</sup>. واختير التحالف ضمن عشرة مشاريع فائزة تسعى إلى إيجاد حلول لمواجهة التحديات العابرة للحدود وعُرض في إطار منبر باريس للسلام<sup>(٢١)</sup>. وفضلاً عن ذلك، أعد التحالف منصة التحالف للتعلم كوسيلة تتيح العمل المشترك<sup>(٢٢)</sup>.

٢٤- والتحالف من أجل شفافية الشركات مشروع بحثي مدته ثلاث سنوات يُلجّل الطريقة التي تكشف بها الشركات الأوروبية عن المعلومات اللازمة لفهم ما تُحدثه من تأثير في المجتمع والبيئة، على نحو ما يقتضيه التوجيه 2014/95/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس والمؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الذي يعدّل التوجيه 2013/34/EU بشأن كشف شركات ومجموعات كبيرة معينة عن المعلومات غير المالية ومعلومات التنوع. وبعد تقييم أكثر من ١٠٠ شركة بغية تقديم أفكار مبكرة عن تنفيذ التوجيه من الناحية العملية، أصدر التحالف في عام ٢٠١٩ تقرير البحوث لعام ٢٠١٨ عن حال كشف الشركات عن بيانات الاستدامة بموجب التوجيه<sup>(٢٣)</sup>.

٢٥- وتعكف شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة على إنشاء هيئة لتقديم إرشادات بشأن احصاءات الأعمال التجارية والتجارة. ودار، في الآونة الأخيرة، نقاش تناول فرص التعاون بين الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال فريق عمل مخصص بغية توحيد منهجية جمع البيانات التي تستخدم لأغراض المحاسبة التجارية والتقارير المالية.

(١٩) United Nations Global Compact, 2019, Global Reporting Initiative and the United Nations Global Compact announce continued collaboration to advance business reporting on the Sustainable Development Goals, 21 February.

(٢٠) يمكن الاطلاع على وثائق موجزة عن المواعيد المستديرة التي عقدها التحالف على الرابط [www.worldbenchmarkingalliance.org/consultation](http://www.worldbenchmarkingalliance.org/consultation) (تم الاطلاع عليه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩).

(٢١) أعلنت مبادرة [التحالف المرجعي العالمي]، ٢٠١٩، ضمن عشرة مشاريع فائزة في منبر باريس للسلام، التهنته للحلفاء!

(٢٢) World Benchmarking Alliance, 2019, The Alliance: Collectively shaping the way forward

(٢٣) Alliance for Corporate Transparency, 2019, 2018 Research Report: The State of Corporate Sustainability Disclosure under the EU [European Union] Non-financial Reporting Directive

٢٦- بيد أن تحديات عديدة يتعين معالجتها لا تزال قائمة في تيسير تنسيق إبلاغ الشركات عن مسائل الاستدامة وزيادة جودته، بما في ذلك في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

٢٧- ولا تزال بعض التحديات قائمة فيما يتعلق بالطبيعة الطوعية للكشف عن أداء الشركات في مضمار الاستدامة، وهو أمر يؤثر في نوعية تلك المعلومات وقابليتها للمقارنة. وعلى الرغم من الاتجاه الإيجابي السائد في الإبلاغ عن الاستدامة، فإن الكشف عن البيانات لن يغدو شائعاً على نطاق واسع، ومتسقاً، وقابلًا للمقارنة إلا عندما يكون محولاً من الحكومات<sup>(٢٤)</sup>.

٢٨- ويشكل الاتساق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي تحدياً آخر. ومن المجالات المهمة تعيين حدود الشركة المبلّغة. أما المجال المهم الآخر، فيتمثل في الافتراضات والطرائق التي يعتمد عليها الإبلاغ المالي وينبغي تطبيقها للإبلاغ عن الاستدامة/أهداف التنمية المستدامة. وفي بعض الولايات القضائية، قد تكون هذه المعايير مطلوبة لإعداد التقارير الموحدة، وليس بيانات الشركة المالية القانونية. وقد يثير ذلك صعوبة في تجميع البيانات غير المالية، فالشركات قد تستخدم قواعد محاسبية متباينة في إبلاغها عن البيانات المالية الإلزامية والتقارير الموحدة على صعيد المجموعة. وفي جميع الأحوال، عندما يُبلّغ أيضاً عن معلومات تعزى إلى شركات، أو مرافق، أو أنشطة تقع خارج حدود الإبلاغ الرئيسي للمنظمة، ينبغي تمييز هذه البيانات بوضوح عن المعلومات عن الشركات والأنشطة الواقعة في إطار الحدود المالية.

٢٩- وخلال فترة ما بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي، بقيت مسألتان مهمتان في صلب النقاش بشأن جدول أعمال الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وهاتان المسألتان هما: الأهمية النسبية للبيانات المبلغ عنها ومصداقيتها.

### الأهمية النسبية

٣٠- في سياق الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، تكتسي الأهمية النسبية بعداً جديداً بالإضافة إلى التعريف المنصوص عليه في الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ("تكون المعلومات جوهرية إن كان حذفها، أو ارتكاب أخطاء في بيانها، قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية بشأن كيان مُبلّغ بعينه").

٣١- واستدعى اعتماد أهداف التنمية المستدامة إجراء مشاورات متعددة مع أصحاب المصلحة اتفقت فيها جميع الأطراف على الأهمية النسبية لجوانب معينة من الأنشطة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية بالنسبة إليها. وفضلاً عن ذلك، قدمت فرقة العمل المعنية بالإقرارات المالية المتصلة بالمناخ في عام ٢٠١٧ توصيات تُبيّن الطريقة التي يمكن أن تتبعها الشركات في إجراء عمليات تقييم الأهمية النسبية للكشف عن معلومات الاستدامة<sup>(٢٥)</sup>. وذكرت فرقة العمل في تقريرها النهائي أنها "تسلّم بأن معظم المعلومات المدرجة في تقارير الإبلاغ المالي تخضع لتقييم مدى أهميتها النسبية. بيد أن كثيراً من المستثمرين يعتقدون أن المخاطر المتصلة بتغير المناخ

(٢٤) KPMG International Cooperative, 2017

(٢٥) Task Force on Climate-Related Financial Disclosures, 2017b, Implementing the Recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures

تتطلب اهتماماً خاصاً لأنها غير قابلة للتنوع وتؤثر في جميع الصناعات على وجه التقريب<sup>(٢٦)</sup>. وفي هذا الصدد، توصي التقارير بأن بعض المنظمات التي تتجاوز إيراداتها السنوية بليون دولار ينبغي أن تفكر في الكشف عن تلك المعلومات في تقارير أخرى (أي، ليس في الملفات المالية السنوية) عندما لا تُعدّ المعلومات مهمة نسبياً وتكون غير مضمنة في الملفات المالية. وفضلاً عن ذلك، ”ينبغي للمنظمات أن تنظر في إدراج مقاييس بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ والمقتزنة بالمياه، والطاقة، واستخدام الأراضي، وإدارة النفايات عندما تكون مجدية ومنطبقة“<sup>(٢٧)</sup>، مما يتيح تحليل الاتجاهات. وتحذر فرقة العمل للمنظمات من الخلوص إلى استنتاج متعجل بأن المخاطر المتصلة بالمناخ والفرص المتاحة ليست جوهرية استناداً إلى تصورات عن الطبيعة الطويلة الأجل لبعض المخاطر المتصلة بالمناخ.

٣٢- وفي حالة الاتحاد الأوروبي، تشير المفوضية الأوروبية إلى منظور مزدوج للأهمية النسبية يشمل بعدين اثنين هما: الأهمية النسبية المالية والأهمية النسبية البيئية والاجتماعية<sup>(٢٨)</sup>. وتراعي الأهمية النسبية المالية تطور الشركة وأدائها وموقفها، وترى أن المستثمرين يمثلون الجمهور الرئيسي. وتأخذ الأهمية النسبية البيئية والاجتماعية في الحسبان تأثير أنشطة الشركة، وتعتبر المستهلكين، والمجتمع المدني، والموظفين، وعدد متزايد من المستثمرين الجمهور الرئيسي. وفي هذا الصدد، يعتمد اختيار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرئيسية على الفكرة القائلة بأن الغايات المنشودة من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الكلية مضمنة في الإطار الحالي لعمليات تقييم الأهمية النسبية ومن ثم فهي توجّه خط الأساس المقترح للكشف المشترك عن البيانات.

٣٣- ومن ناحية أخرى، يجعل الكشف عن المعلومات غير المادية فهم البيان غير المادي أكثر صعوبة المادية لأنه يحجب المعلومات المادية. وينبغي تفادي المعلومات العامة والنموذجية غير الجوهرية<sup>(٢٩)</sup>. وتشير الشركات في بعض الأحيان إلى أهداف التنمية المستدامة دون أن تضيف بالضرورة قيمة على الإبلاغ عن الاستدامة. وفي هذا الصدد، يجعل إدراج السياق المناسب فهم المعلومات المادية أسهل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك الإشارة إلى الاستراتيجيات والأهداف الأعم عند عرض أداء الشركة لبيان الصلة التي تربط المسائل غير المالية باستراتيجيتها للأجل الطويل، وبالمخاطر الرئيسية وبالسياسات<sup>(٣٠)</sup>. وتمكّن هذه المعلومات الوصفية الشركات من تطبيق منظور الأهمية النسبية الذي يتيح لها إجراء مزيد من عمليات الكشف عن البيانات، مستعينة في ذلك بالمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة، والمعايير الصناعية، والقواعد التنظيمية الوطنية، أو الآليات الأخرى المتاحة.

(٢٦) فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، ٢٠١٧.أ.

(٢٧) فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، ٢٠١٧.أ.

(٢٨) وثيقة تشاور بشأن استكمال المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن الإبلاغ غير المالي، [https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/business\\_economy\\_euro/banking\\_and\\_finance/documents/2019-non-financial-reporting-guidelines-consultation-document\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/business_economy_euro/banking_and_finance/documents/2019-non-financial-reporting-guidelines-consultation-document_en.pdf) (تم الاطلاع عليه في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٩).

(٢٩) European Commission, 2017, Communication from the Commission: Guidelines on non-financial reporting (methodology for reporting non-financial information), *Official Journal of the European Union*, 2017/C 215/01, 5 July.

(٣٠) المرجع نفسه.

## المصدقية والضمان

٣٤- يمكن أن تتعزز مصداقية الإبلاغ غير المالي بتيسير جدوى الإبلاغ ومصدقيته. وتتفاوت دقة المعلومات المتاحة حسب المصدر وقدرة الكيان المبلِّغ على ضمان هذه المعلومات لاحقاً. ومن ثمّ، فمن المهم أن تستخدم الكيانات المبلِّغة المزيح السليم من الضمان الداخلي والخارجي لإضفاء المصدقية على البيانات المنشورة. فعلى سبيل المثال، اقترحت المفوضية الأوروبية في الآونة الأخيرة أن تجعل الكيانات المعلومات غير المالية أكثر انصافاً ودقة من خلال الوسائل التالية<sup>(٣١)</sup>:

- (أ) ترتيبات الإدارة المؤسسية المناسبة (على سبيل المثال، اسناد مسؤولية عن مسائل الاستدامة و/أو الشفافية إلى بعض أعضاء المجلس المستقلين، أو إلى لجنة تابعة للمجلس)؛
- (ب) أدلة قوية وموثوق بها، ونُظم الإبلاغ والرقابة الداخلية؛
- (ج) إشراك أصحاب المصلحة بشكل فعال؛
- (د) الضمان الخارجي المستقل.

٣٥- وتبيّن شركة KPMG التعاونية الدولية لعام ٢٠١٧ أن أكبر ١٠٠ شركة تزداد ميلاً إلى استخدام الضمانات الخارجية. وخلافاً للإبلاغ المالي، لا يزال ضمان الإبلاغ عن الاستدامة من طرف ثالث طوعياً في كثير من البلدان. بيد أن شركات مثل شركة أوروبا المحاسبية (Accountancy Europe)<sup>(٣٢)</sup>، والمبادرة العالمية لتقارير الأداء تشجع الضمان المستقل لزيادة جودة الإبلاغ عن الاستدامة. وجاء أيضاً في منشور بحثي صدر عن الأونكتاد في الآونة الأخيرة<sup>(٣٣)</sup> أن جودة البيانات غير المالية يجب أن تكون قابلة للتحقق منهاً ومكافئة لجودة البيانات المالية. ويقترح هذا المنشور أيضاً أن تُجرى مراجعة البيانات عن المؤشرات الرئيسية وفق المعيار الدولي ٣٠٠٠ لعمليات الضمان - التزامات الضمان غير عمليات المراجعة أو الاستعراض في إطار استعراض المعلومات المالية الفعلية، وهو أمر لا يحول دون الكيانات واستخدام المعيار AA1000 لضمان القدرة الحسابية<sup>(٣٤)</sup>.

٣٦- وأكثر المعايير الدولية استخداماً هما المعيار الدولي ٣٠٠٠ لعمليات التأكيد والمعيار AA1000 لضمان القدرة الحسابية. ويعتبر هذان المعياران متسقين مع أطر الإبلاغ الأخرى، مثل المبادرة العالمية لتقارير الأداء والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل (<IR>)<sup>(٣٥)</sup>. ويجوز للشركات أن

(٣١) European Commission, 2019, Communication from the Commission: Guidelines on non-financial reporting – Supplement on reporting climate-related information, *Official Journal of the European Union*, 2019/C 209/01, 20 June

(٣٢) تضم Accountancy Europe التي كانت تعرف سابقاً باسم اتحاد المحاسبين الأوروبيين (Federation of European Accountants) ٥١ منظمة مهنية من ٣٧ بلداً.

(٣٣) JT Jagd and T Krylova, Reporting on the Sustainable Development Goals: A survey of reporting indicators, Research Paper No. 1, UNCTAD

(٣٤) للاطلاع على آخر المستجدات في ممارسات الضمان، انظر [www.cpajournal.com/2017/07/26/current-state-assurance-sustainability-reports/](http://www.cpajournal.com/2017/07/26/current-state-assurance-sustainability-reports/) (تم الاطلاع عليه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩).

(٣٥) International Integrated Reporting Council, 2014, *Assurance on <IR> : An Exploration of Issues*

تختار بين الضمان المعقول والضمان المحدود. ففي حالة التعهد بالضمان المعقول، يجمع الممارس أدلة ملائمة كافية لتقليل مخاطر التعهد بالضمان يستنتج منها أن الموضوع يستوفي، من جميع النواحي المادية، المعايير المناسبة المحددة ويقدم تقريراً في شكل ضمان إيجابي، (من قبيل "أعدت البيانات المالية طبقاً للتشريعات والمعايير المحاسبية الواجبة التطبيق").

٣٧- أمّا في حالة التعهد بالضمان المحدود، فيحصل الممارس على أدلة أقل مما عليه الحال في التعهد بالضمان المعقول. بيد أن هذه الأدلة ينبغي أن تكون كافية ومناسبة بدرجة يُستنتج منها أن الموضوع معقول في الظروف السائدة، ويُقدم تقرير في شكل ضمان سلمي على شاكلة "لم ينم إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن البيانات المالية لم تُعد وفق المعايير الواجبة التطبيق (مثل التشريعات و/أو المعايير المحاسبية). وفي حالة التعهد بالضمان المحدود، يُجري الممارس اختبارات تختلف عن تلك التي يقتضيهما الضمان المعقول، أو تكون أقلّ عنها، ويستخدم عينات أصغر حجماً لإجراء الاختبارات. ويراعي المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل أيضاً إمكانية الحصول على مستويات هجينة أو مختلطة من الضمان، بحيث يتفاوت الضمان من إقرار إلى آخر (ضمان معقول لبعض عمليات الكشف عن البيانات ومحدود للبعض الآخر). وقد يصح ذلك بوجه أخص على أنواع المعلومات التي يثير فيها تقديم خدمات المراجعة والضمان صعوبات تقنية، مثلما هو الحال في مجال حقوق الإنسان<sup>(٣٦)</sup>.

### ثالثاً- الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣٨- منذ الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي، أكمل الأونكتاد ونشر الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. معلى غرار ما دُكر آنفاً، يستند الأساس المنطقي لوضع هذه الارشادات إلى الحاجة إلى مؤشرات أساسية لتيسير إبلاغ الشركات عن أدائها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة بشكل متسق وقابل للمقارنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدم الارشادات منهجية لقياس كل من المؤشرات الرئيسية المختارة وتترح مصادر محاسبية لجمع المعلومات. وابتغاءً للاتساق في منهجية القياس وقابلية البيانات للمقارنة، وُضعت المؤشرات بحيث تكون قابلة للمقارنة بين مختلف الشركات والفوارق الزمنية والجغرافية، ما يقتضي توثيقاً شفافاً قابلاً للرصد لنطاق البيانات ونوعيتها والأساليب المستخدمة فيها والتقييدات المتعلقة بها. وينبغي أن تكون المعلومات المبلّغ عنها كاملة ومتسقة فيما يتعلق بالفترة التي تعلن عنها المنظمة المبلّغ عنها المالية، ويعني ذلك، ضمن ما يعنيه، أن من المهم أن تحيل البيانات المالية وغير المالية إلى الفترة نفسها المشمولة بالإبلاغ.

(٣٦) معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز، ٢٠١٨، الضمانات المحدودة مقابل الضمانات المعقولة، ٣١ كانون الثاني/يناير.

٣٩ - وترد فيما يلي المؤشرات الرئيسية المضمنة في الصيغة الحالية من الارشادات:

الإيرادات	البحال الاقتصادي
القيمة المضافة	
صافي القيمة المضافة	
الضرائب والمدفوعات الأخرى للحكومات	
الاستثمار الأخضر	
الاستثمار المجتمعي	
مجموع النفقات على البحث والتطوير	
النسبة المئوية للشراء المحلي	
عدد اجتماعات المجلس ومعدل المواظبة	
عدد النساء الأعضاء في المجلس ونسبتهن المئوية	
أعضاء المجلس حسب العمر والنطاق	البحال الرئيسي
عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومعدل المواظبة	
التعويضات: مجموع التعويضات لكل عضو في المجلس (كلا المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين)	
حجم الغرامات المدفوعة أو المستحقة الدفع بسبب التسويات	
العدد المتوسط لساعات التدريب على مسائل مكافحة الفساد، في كل سنة ولكل من العاملين	
نسبة النساء في المناصب الإدارية	
متوسط ساعات التدريب في السنة لكل عامل	
الانفاق على تدريب العاملين في السنة لكل من العاملين	
رواتب العاملين وفوائدهم كنسبة من الإيرادات، حسب نوع العمل ونوع الجنس	
النفقات على صحة العاملين وسلامتهم كنسبة من الإيرادات	
معدلات تواتر/حوادث الإصابات المهنية	البحال الاجتماعي
النسبة المئوية للعاملين المشمولين بالاتفاقات الجماعية	
إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها	
الكفاءة في استخدام المياه	
الإجهاد المائي	
تخفيض توليد النفايات	
إعادة استخدام النفايات، وإعادة تصنيعها، وإعادة تدويرها	
النفايات الخطرة	
انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق ١)	
انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق ٢)	
المواد والمواد الكيميائية المستنفدة للأوزون	البحال البيئي
الطاقة المتجددة	
كفاءة الطاقة	

٤٠ - ولا تهدف الارشادات إلى استحداث معايير جديدة بل تسعى إلى اختيار مؤشرات مشتركة للاستدامة/أهداف التنمية المستدامة تستند إلى الممارسات الحالية التي تتبعها الشركات في الإبلاغ وإلى أطر الإبلاغ الرئيسية (الإطار العالمي، والمبادرة العالمية لتقارير الأداء، والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، والمجلس الدول للإبلاغ المتكامل، وغير ذلك). وتقدم المؤشرات الرئيسية أيضاً دراسة جدوى للكيانات لتكون بمثابة وسيلة لرصد التكاليف وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية. بيد أن المؤشرات الرئيسية لا تسعى إلى الحؤول بين الشركات وبين تقديم مزيد من المعلومات في شكل نوعي أو كمي. فالأمر يعود إلى فرادى الأعمال التجارية التي تعمل في سياقات مختلفة في أن تكشف عن معلومات إضافية تعبر عن ممارساتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المستخدمين الخاصة، لا سيما تلك التي تمثل المستثمرين وسواهم من مقدمي رأس المال. ورغم التسليم بأهمية الإبلاغ الكمي والسردية وفهم هذه المؤشرات في سياق محدد، فإن الارشادات لا تناقش الكشف عن البيانات السردية وتركز على المؤشرات الكمية القابلة للمقارنة المتسقة مع المؤشرات الكلية لأهداف التنمية المستدامة.

٤١ - ويُحدد أنسب مؤشر لأهداف التنمية المستدامة (المستوى الكلي) الارشادات المتعلقة بالبيانات الفوقية لكل مؤشر إبلاغ (المستوى الجزئي) لتيسير المواءمة بين المؤشرات الجزئية والكلية. وفي بعض الحالات، يستخدم مؤشر من المستوى الكلي لأكثر من مؤشر واحد للإبلاغ. وفي حالات أخرى، لا توجد علاقة مباشرة بين مؤشر الإبلاغ ومؤشر المستوى الكلي المذكور، بيد أن ذلك يمثل أفضل مواءمة ممكنة مع المستوى الكلي لهدف التنمية المستدامة، وسيستمر استكشاف جدوى مؤشر الإبلاغ من خلال الاختبار التجريبي (يمكن التفكير في مزيد من التحسين في هذا المجال استناداً إلى الإفادات المستمدة من التطبيق العملي للمؤشرات الرئيسية المقترحة).

٤٢ - وتستند المواءمة بين مؤشرات المستوى الجزئي والمستوى الكلي إلى نهج الإطار الإحصائي الذي وضعته اللجنة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي في نظام الحسابات القومية<sup>(٣٧)</sup>. ويشير المنشور إلى أن مزايا تحليلية لا يستهان بها ستتحقق من وجود قواعد بيانات جزئية تكون متوائمة تماماً مع الحسابات الاقتصادية الكلية المناظرة لقطاعات من الاقتصاد، أو للاقتصاد برمته، ويفضل التحسينات في تكنولوجيا المعلومات أضحى استخلاص البيانات من السجلات الإدارية والتجارية أسهل. ورغم التسليم بأن إنشاء قواعد بيانات جزئية وحسابات اقتصادية كلية متوائمة تماماً مع بعضها البعض في الممارسة العملية قد يكون صعباً، إن لم يكن مستحيلاً لأسباب شتى، فإن المفاهيم، والتعاريف، والتصنيفات المستخدمة في المحاسبة الاقتصادية ينبغي، كهدف عام، أن تكون نفسها للمستويين الجزئي والكلية، تيسيراً للمواءمة بين هذين النوعين من البيانات.

٤٣ - ويلزم إنشاء نظم محدّث للإحصاءات الاقتصادية لدعم خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها. وينبغي أن تكون البيانات الفوقية عن الشركات متاحة ومتكاملة بغية إنشاء الحسابات القومية والمؤشرات الكلية. وفي هذا السياق، يمكن أن يشكل السجل الإحصائي للأعمال التجارية

(٣٧) European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Cooperation and Development, United Nations and World Bank, 2009, *System of National Accounts* (United Nations publication, Sales No. E.08.XVII.29, New York)



أساساً لتكامل البيانات تكاملاً يفضي إلى مجموعة رئيسية من الإحصاءات المتكاملة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على هذا النهج، البيانات عن الناتج الإجمالي المحلي القائمة على الإيرادات التي تكشف عنها الشركات في تقاريرها السنوية.

٤٤ - وسيكون للجهود المبذولة لوضع آليات مؤسسية وطنية فعالة لجمع البيانات، بما في ذلك ضبط جودة البيانات المدخلة، دور مهم في تحقيق أهداف الإبلاغ عن الاستدامة من قبل الكيانات وسييسر جدوى البيانات المبلّغ عنها لأصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن بينهم الوكالات الحكومية المسؤولة عن رصد تحقيق الأهداف على الصعيد الوطني. وسيكون من الضروري أيضاً تنمية القدرات المؤسسية لتحليل تقارير كثيرة، استيفاءً لمتطلبات جودة البيانات المبلّغ عنها وقابليتها للمقارنة. ومع أن بعض قواعد البيانات موجودة فعلاً، فإنها كثيراً ما تتصل بأطر مختلفة للإبلاغ تكون فيها قابلية البيانات للمقارنة محدودة.

٤٥ - وتساعد الارشادات في ربط مؤشرات المستوى الجزئي التي تُبلّغ عنها الشركات بأنسب مؤشر لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي، ومن ثم مع العمل في البيانات الفوقية للإرشادات بشأن المؤشر ١٢-٦-١ (٣٨). والارشادات وارشادات البيانات الفوقية بشأن المؤشر ١٢-٦-١ مترابطة، إذ أن الارشادات يمكن أن تدعم تنفيذ الارشادات بشأن المعلومات الفوقية بشكل عملي. وفي هذا الصدد، تساعد الارشادات في تيسير بناء القدرات في مجال الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء على كلا الصعيدين القطري وصعيد الشركات.

#### رابعاً- المسائل الرئيسية بشأن تنفيذ الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية: استعراض دراسات حالة إفرادية مختارة

٤٦ - بناءً على طلب من فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الخامسة والثلاثين، أجرى الأونكتاد دراسات حالات إفرادية مختارة لاختبار تطبيق الارشادات من حيث جدواها كمؤشرات مشتركة، وتوافر البيانات الأساسية، وإمكانية القياس المتسق. وأجريت دراسات الحالات في مناطق جغرافية وبلدان شتى تتفاوت فيها مستويات التنمية الاقتصادية، وطائفة واسعة من الصناعات والشركات ذات الأحجام المختلفة. ومثلت الشركات المشاركة في دراسات الحالات الإفرادية الصناعات التالية: الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنفط والغاز، والتعدين، والرعاية الصحية، والصناعة التحويلية، وتجارة التجزئة، وقطاع الفنادق والطاقة. وشملت البلدان الممثلة كولومبيا، والدانمرك، وغواتيمالا، وكينيا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا. وأجري استعراض لتنفيذ الارشادات في عدة شركات في مصر.

٤٧ - وتعتبر دراسات الحالات الإفرادية عن مستويات مختلفة من التجارب والخبرات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛ ولذلك، فإن المسائل المبينة أدناه لن تنطبق تماماً على جميع دراسات الحالة الإفرادية. وتهدف المناقشات إلى المساعدة في تحديد المجالات الرئيسية

(٣٨) صقل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهما راعيا المؤشر ١٢-٦-١، الارشادات المتعلقة بالبيانات الفوقية المقترحة للمؤشر استناداً إلى مشاورات الخبراء وقدمهاها إلى الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأدى ذلك إلى وضع منهجية منقحة يجري اختبارها في الوقت الحاضر. وسيقدم الراعيان المنهجية المقترحة إلى الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بأهداف التنمية المستدامة للنظر فيها لرفع المؤشر إلى المستوى الثاني بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

لبناء القدرات للإبلاغ عن أهداف الإنمائية المستدامة؛ ويتوقع منها أن تقدم المزيد من الأدلة من أجل التوافق في الآراء على النهج المقترح الوارد في الارشادات فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة على مستوى الشركات، ولجمع البيانات على الصعيد الوطني.

٤٨ - وأتاح استعراض دراسات الحالة الفردية أدلة على الملاحظات التالية:

- (أ) تمكنت معظم البلدان من تقديم بيانات عن أغلب المؤشرات الرئيسية؛  
 (ب) كان الإبلاغ عن المؤشرات البيئية والاجتماعية أصعب من الإبلاغ عن المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية؛  
 (ج) لا يزال التنسيق المؤسسي على الصعيد الوطني يثير بعض الصعوبات؛  
 (د) تيسر اللوائح التنظيمية الاتساق ولكنها تؤثر أيضاً في التنوع؛  
 (هـ) ثمة حاجة لتعزيز القدرات التقنية؛  
 (و) ينبغي تدارك التباينات في القياس.

تمكنت معظم الشركات من تقديم بيانات عن أغلب المؤشرات الرئيسية.

٤٩ - يرتجى من المؤشرات الرئيسية أن تكون مشتركة لكل الكيانات بغض النظر عن الحجم، أو القطاع، أو البلد. وبوجه عام، أبانت دراسات الحالة الفردية مستوى عالياً من قابلية المؤشرات للتطبيق في الارشادات، على نحو ما يتضح من الجدول التالي:

الحالة ١	الحالة ٢	الحالة ٣	الحالة ٤	الحالة ٥	الحالة ٦	الحالة ٧	الحالة ٨
٢٦	٢٩	٢٧	٣٠	٢٥	١٣	٢٢	٣٠
٣	١	٥	٢	٦	١٢	٥	٢
٤	٢	١	١	٢	٨	٦	١

٥٠ - وتبيّن من دراسات الحالة الفردية أن الإبلاغ عن الاستدامة/أهداف التنمية المستدامة لا يزال مجالاً جديداً على الشركات في كثير من الحالات، وسلطت هذه الدراسات الأضواء على تحديات شتى، فبعض المؤشرات الرئيسية واضح لا لبس فيه وسهل الفهم ومن ثم فهو يقدم معلومات تتسم بقدر عالٍ من الدقة، بينما لم يُقدم البعض الآخر من المؤشرات رغم أن المعلومات عنها كانت متاحة، في حين عرّضت مؤشرات أخرى لم تكن المعلومات عنها متاحة. وواجهت الشركات التي كانت تستخدم أصلاً الأطر الموجودة للإبلاغ عن الاستدامة صعوبات أقل في عرض المؤشرات الرئيسية. بيد أنه لم يكن واضحاً على الدوام أي مصادر المعلومات قد استخدم في جمع البيانات المحاسبية التي استندت إليها.

٥١ - وأفادت إحدى الشركات أنها تمكنت من تحسين قدراتها على جمع البيانات بشأن مؤشرات الأونكتاد الرئيسية خلال فترة الدراسة وذلك بفضل فهم النهج المقترح في الارشادات فهماً أفضل، مؤكدة بذلك أن المعلومات اللازمة للإبلاغ عن المؤشرات الرئيسية يمكن العثور عليها في السجلات المحاسبية الموجودة، حتى إن لم تكن هذه المعلومات متاحة بشكل مباشر.

٥٢ - ويُبيّن الجدول التالي عدد مؤشرات الأونكتاد الرئيسية التي كشفت الشركات بيانات عنها في تقارير الاستدامة:

مستوى الكشف عن البيانات	٢٠١٧	٢٠١٨
كشفت تام	٧	٢٥
كشفت جزئي	٢٠	٧
لا يوجد كشف	٦	١

كان الإبلاغ عن المؤشرات البيئية والاجتماعية أصعب من الإبلاغ عن المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية.

٥٣ - وأبانت دراسات الحالة الإفرادية أن الإبلاغ عن المؤشرات البيئية والاجتماعية كان، في كثير من الحالات، أصعب من الإبلاغ عن المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى أن المؤشرين التاليين تعذر الإبلاغ عنهما في كثير من الحالات: المؤشر باء-١-١ إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها، والمؤشر جيم-٢-٢ الانفاق على تدريب العاملين لكل سنة ولكل من العاملين.

٥٤ - بيد أن الاتساق بين الشركات لم يكن منتظماً بشأن صعوبات الإبلاغ عن مؤشرات أخرى رئيسية، فمثلاً، أُشير إلى أن الإبلاغ عن المؤشرات التالية قد تعذر، أو كان صعباً، في حالات مختارة، بينما أُبلغ عنها في أغلب الحالات الأخرى:

(أ) المؤشر باء-١-٣: الإجهاد المائي؛

(ب) المؤشر باء-٣-٢: انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق ٢)؛

(ج) باء-٥-١: الطاقة المتجددة؛

(د) المؤشر جيم-٣-١: الانفاق على صحة العاملين وسلامتهم كحصة من الإيرادات؛

(هـ) المؤشر جيم-٤-١: النسبة المئوية للعاملين المشمولين بالاتفاقات الجماعية.

٥٥ - ولعلّ في ذلك ما يشير إلى أن توافر البيانات المحاسبية لمؤشرات الأونكتاد الرئيسية يمثل مسألة تقنية ويمكن تحسينه بتكليف النظام المحاسبي. وقد أثارت إحدى الدراسات هذه النقطة واقترحت استحداث مجموعة جديدة من الحسابات/السجلات يمكن استخدامها للتعبير عن المعاملات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية.

٥٦ - وشملت الصعوبات الأخرى في تجميع بيانات المؤشرات الرئيسية ما يلي:

(أ) بسبب العدد الكبير من الموردين، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق مستوى من الشفافية في سلسلة الإمداد حتى يتسنى حساب النسبة المئوية من المشتريات المحلية؛

(ب) يقتصر الإبلاغ على مجموع تكاليف العاميان، ويشمل ذلك الأجور، والرواتب، والمعاشات التقاعدية، والمساهمات في الضمان الاجتماعي، وتكاليف العاملين الأخرى، وتعذر إيراد مزيد من التفاصيل؛

(ج) يُعدّ تتبع النسبة المئوية من العاملين الذين أكملوا التدريب على أخلاقيات الأعمال التجارية مقياساً أفضل من عدد ساعات التدريب على مسائل مكافحة الفساد.

٥٧- وحسب الشركات، تعزى الأسباب الرئيسية التي تحول دون الكشف عن البيانات عن بعض المؤشرات إلى انعدام اشتراط تشريعي، والافتقار إلى إرشادات تقنية ودراية بجمع البيانات وقياسها. وفي بعض الحالات، كانت الشفافية سبباً لعدم الكشف عن البيانات؛ رغم توافر البيانات، ولأن الشركات تقدم بعض المعلومات إلى السلطات البيئية والاجتماعية، ولكنها لا تكشف عن هذه المعلومات في تقاريرها.

*لا يزال التنسيق المؤسسي على الصعيد الوطني يثير بعض الصعوبات*

٥٨- أثارت دراسات حالة إفرادية عديدة مسائل تتعلق بانعدام اللوائح التنظيمية التي تقتضي الإبلاغ عن المؤشرات البيئية والاجتماعية، وذات الصلة بحسن التسيير/أهداف التنمية المستدامة؛ وانعدام التنسيق بين مختلف السلطات المسؤولة عن هذا الإبلاغ؛ بما في ذلك التنسيق بين المعايير والمتطلبات المحاسبية في مضمار الإبلاغ عن المؤشرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بحسن التسيير وأهداف التنمية المستدامة؛ ووجود هيئات عديدة مسؤولة عن أنواع مختلفة من الشركات.

*تيسر اللوائح التنظيمية الاتساق ولكنها تؤثر أيضاً في التنوع*

٥٩- وأشارت دراسات الحالة الإفرادية أيضاً إلى أن المؤشرات التي تقتضيها عادة اللوائح التنظيمية تحقق معدلاً أفضل وأجود من الكشف عن البيانات. وأبانت حالة دراسة لأحد البلدان أن ثمة مستوى جيد من الكشف عن البيانات عن عدد من المؤشرات يعزى إلى أن هذه المعلومات تقتضيها قوانين الضرائب والمحاسبة المعمول بها في البلد المعني. وتتمثل هذه المؤشرات في الضرائب وسواها من المدفوعات إلى الحكومات، والقيمة المضافة، وصافي القيمة المضافة، والإيرادات (المجال الاقتصادي)؛ وعدد اجتماعات المجلس ومعدل المواظبة، وتعويضات أعضاء المجلس، وعد العضوات في المجلس ونسبتهن المثوية من العضوية، وعدد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات ومعدل المواظبة (المجال المؤسسي)؛ وأجور العاملين وفوائدهم، وحصص النساء من المناصب الإدارية، والانفاق على صحة العاملين وفوائدهم (المجال الاجتماعي).

٦٠- ومن ناحية أخرى، برزت صعوبات في إحدى الولايات القضائية بشأن الإبلاغ عن المؤشر المؤسسي دال-١-٥ المتعلق بالتعويضات: مجموع التعويضات لكل عضو في المجلس. وبما أن جميع أعضاء المجلس هم أيضاً من حملة الأسهم، تعزز الكشف عن هذه المعلومات دون إذن لوجود اشتراط قانوني. ولم تقدم شركة قائمة في ولاية قضائية أخرى هذه المعلومات لأسباب تعزى إلى حماية الخصوصية.

*ثمة حاجة لتعزيز القدرات التقنية*

٦١- أثبتت المؤشرات المقترحة أنها تمثل بداية طيبة للسعي نحو إيجاد بيانات قابلة للمقارنة، بيد أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود لبناء القدرات بغية جمع البيانات والإبلاغ عن أغلب المؤشرات الرئيسية المقترحة. وشددت أغلب دراسات الحالة الإفرادية على الحاجة الماسة إلى التثقيف والتدريب بما يشمل بيان أهمية عمليات الكشف عن البيانات المطلوبة عن أهداف التنمية المستدامة والفوائد التي تحققها. ودُكرت صعوبات بعينها بشأن جمع بيانات المؤشرات البيئية، مثل قياس النفايات، وإعادة تدوير المياه، والمواد أو المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون، والطاقة المتجددة. وسُلِّط الضوء أيضاً على عدم معرفة مصادر المعلومات لحساب انبعاثات

غازات الدفيئة أو الإجهاد المائي. وفي هذا الصدد، كانت الارشادات الإضافية التي قدمها الأونكتاد مفيدة في جمع البيانات لحساب المؤشرات الرئيسية، وساعدت في بيان الكيفية التي يمكن بها جمع البيانات المحاسبية الأساسية المطلوبة لحساب المؤشرات الرئيسية من خلال نظم الشركات المحاسبية؛ والسبل الكفيلة بقياس المؤشرات الرئيسية وعرضها. غير أن المعلومات لم تكن متاحة، في بعض الحالات، لأنها لم تُسجَل في فترات الإبلاغ السابقة. وذكُرت بوجه أخص في هذا الصدد احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦٢- وأثارت بعض الحالات مسألة التثقيف والتدريب في مضمار الإبلاغ عن الاستدامة/أهداف التنمية المستدامة بحسبان ذلك يندرج في إطار الاشتراطات المتعلقة بالمحاسبين المهنيين، وينطبق ذلك أيضاً على المنظمين والموظفين العموميين المسؤولين عن الإشراف على الإبلاغ في هذا المجال.

٦٣- ولمعوقات القدرات تأثير أيضاً في وكالات الإحصاء الوطنية. ويمثل الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني مهمة معقدة تقتضي عقد شراكات في جمع البيانات المفيدة تشمل التعاون مع القطاع الخاص. ويساعد الإبلاغ الرقمي، وإقامة قواعد بيانات كبيرة واعتماد نُهج ابتكارية أخرى على زيادة القدرات وتتبع المصادر. بيد أن إقامة الإبلاغ الرقمي استناداً إلى قواعد بيانات عالية الجودة مزودة بنظم ملائمة لضبط الجودة يقتضي موارد وفيرة، وهو أمر قد يثير صعوبات أمام كثير الحكومات ومكاتب الإحصاء الوطنية.

ينبغي تدارك التباينات في القياس

٦٤- لئن كانت خطة عام ٢٠٣٠ تقتضي أن تكون البيانات المعبرة عن أداء الشركات في تحقيق الغايات والمؤشرات التي وافقت عليها الدول الأعضاء قابلة للمقارنة وذات مصداقية، فإن مقارنة بعض المؤشرات الرئيسية، والبيئية منها بوجه أخص - أصعب من مقارنة غيرها بسبب سوء تفسير إطار قياس المؤشر وسوء فهمه.

٦٥- فعلى سبيل المثال، سُجِلت المؤشرات التي تقتضي قياس المياه - مثل المؤشر باء ١-١ والمؤشر باء ١-٣، أو المؤشرات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة - مثل المؤشر باء ٣-٢، في مقاييس مختلفة في كل شركة واقتضى ذلك تحويلها إلى الوحدة التي تطلبها الارشادات. وفي الحالات التي تعذر فيها التحويل، أُبلغ عن المؤشرات في الوحدات المختلفة المتاحة، فأضحت القابلية للمقارنة محدودة.

٦٦- وتناولت إحدى دراسات الحالة الفردية إن كان من الأفضل التركيز على محل التغيير في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عوضاً عن المستوى المطلق لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

## خامساً - الاستنتاج والمسائل التي تستدعي مزيداً من النقاش

٦٧- تقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن المسائل الرئيسية التي كانت موضع نقاش خلال فترة ما بين دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي، ووضعت يدها على عدد من الصعوبات في إعداد دراسات حالة شركات مختارة تتناول تطبيق نهج المؤشرات الرئيسية المبين في الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية للإبلاغ عن الشركات عن إسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٨- وأبانت دراسات الحالة الإفرادية أن أغلب المؤشرات الرئيسية يمكن الإبلاغ عنها. بيد أن قياس المؤشرات المبلّغ عنها ومقارنتها لا يزالان يثيران تحدياً. وحدت الدراسات عدداً من التحديات الأخرى: ضرورة المضي قدماً في التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني في القطاعين العام والخاص؛ وبذل المزيد من الجهود في إنشاء الآليات المؤسسية والتنظيمية الوطنية بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، حرصاً على جودة هذا الإبلاغ، وقابليته للمقارنة، ومصداقيته، واتساقه مع الإبلاغ المحاسبي والمالي؛ وبناء القدرات في المستويات كافة، تيسيراً للتقدم. ويوصى بإعادة هذه الدراسة في المستقبل لقياس ما يُحرز من تقدم في إبلاغ الشركات عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمرور الزمن.

٦٩- وفضلاً عن ذلك، أبانت دراسات الحالة الإفرادية أن البيانات تتوافر بشكل أفضل للمؤشرات الرئيسية على صعيد الشركات عند تقديم المزيد من الارشادات التقنية. ولذلك، يمكن أن يشكل بناء القدرات التقنية وتوفير الارشادات وسيلتين مهمتين للمضي قدماً في تنفيذ المؤشرات الرئيسية للإبلاغ الأساسي عن أهداف التنمية المستدامة من قبل الشركات.

٧٠- وبالإضافة إلى المسائل المعروضة في هذه المذكرة، قد يرغب المندوبون في الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي في النظر في الأسئلة التالية:

(أ) إلى أي مدى كانت الارشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية للإبلاغ الشركات عن إسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مفيدة في مساعدة الشركات على الإبلاغ عن إسهامها في أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) كيف يمكن لنهج الأونكتاد حيال المؤشرات الرئيسية أن يستكمل الأطر والمعايير الأخرى القائمة للإبلاغ عن الاستدامة، أو تُتميز بينها، أو يتفاعل معها؟

(ج) أي المؤشرات الرئيسية ينبغي أن يُستعرض ويُكيّف استناداً إلى نتائج دراسات الحالة الإفرادية؟

(د) ما مدى فائدة الارشادات في تمكين البلدان من جمع البيانات عن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي الإبلاغ عن الهدف ١٢-٦ ومؤشره ١٢-٦-١؟

(هـ) ما مدى فائدة الارشادات في ارشاد عمليات التقارير الوطنية الطوعية على الصعيد الوطني؟

(و) ما هي التدابير التي ينبغي أن يتخذها واضعو السياسات لتعزيز اتساق منهجيات الحسابات والإحصاءات الوطنية مع إبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة؟

(ز) ما هي أمسّ الاحتياجات في مجال بناء القدرات التي تمكن البلدان من جمع البيانات المفيدة والقابلة للمقارنة عن مساهمة الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؟

(ح) ما هو أنجع السبل لتلبية احتياجات بناء القدرات هذه؟

(ط) كيف يمكن للمنتديات العالمية، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي، أن تمضي قدماً في تعزيز دور إبلاغ الشركات في رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

Distr.: General  
8 October 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني  
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ  
الدورة السادسة والثلاثون

جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التنفيذ العملي للمؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في  
تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات:  
استعراض دراسات حالات إفرادية

تصويب

الفقرة ٢١، السطر ١

يستعاض عن المسددين في النص الإنكليزي بالجهات الفاعلة

الحاشية ٣١

يستعاض عن نص الحاشية في النص الإنكليزي بالنص التالي: المرجع نفسه.



الرجاء إعادة الاستعمال

